

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، والذي طلب فيه المجلس مني أن أقدم تقريرا كل ثلاثين يوما عن حالة تنفيذ الفقرة ٥ من القرار التي تحدد المعايير التالية لنشر العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور:

(أ) قيام العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بإنشاء قدرة تشغيلية أولية لمقر قيادتها ووضع الترتيبات المالية اللازمة لتغطية تكاليف القوات بالنسبة لجميع الأفراد المنتشرين في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

(ب) قيام العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ باستكمال الاستعدادات اللازمة لتولي سلطة القيادة التنفيذية على مجموعة الدعم الخفيف والأفراد المنتشرين حاليا لدى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وما قد يتم نشره من مجموعة الدعم الثقيل وأفراد العملية المختلطة بحلول موعد نقل السلطة إليها؛

(ج) تنتقل السلطة إلى العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويغطي التقرير الخطوات التي أُتخذت لتحقيق هذه الأهداف خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧.



ثانياً - القدرة التشغيلية لمقر القيادة

٢ - التحق كل من الممثل الخاص المشترك، رودولف أدادا، ونائبه هنري أنييدوهو، وقائد قوة العملية المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، اللواء مارتن لوثر أغواي، بمركز عملهم في السودان. وقد حُدِّدَت التعيينات ذات الأولوية وأُعدت قوائم قصيرة لباقي كبار موظفي العملية المختلطة، مثل رئيس الأركان وأفراد الدعم الأساسي. وتجري حالياً في منطقة الفاشر أعمال بناء المكاتب وأماكن الإقامة للممثل الخاص المشترك، بما في ذلك المعدات اللازمة للاتصالات الصوتية ونقل البيانات.

ثالثاً - بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ودعم الأمم المتحدة المقدم لها

٣ - بدأت أعمال البناء التي تمولها جهات مانحة لتوسيع المعسكرات السبعة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من أجل نشر كتيبتين إضافيتين للبعثة. ويُتوقع انتشار أولى قوات الكتيبتين من رواندا ونيجيريا خلال عملية تناوب قوات البعثة في تشرين الأول/أكتوبر.

٤ - ويوشك أن يكتمل نشر مجموعة الدعم الخفيف المقدمة من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ويقوم ضباط أركان مجموعة الدعم الخفيف بتقديم الدعم في إنشاء المراكز الوظيفية الرئيسية من قبيل مركز العمليات المشتركة ومركز التحليل المشترك للبعثة والمركز المشترك للوجستيات، فضلاً عن تخفيف ما يضطلع به المراقبون العسكريون لبعثة الأمم المتحدة في السودان من مهام وظيفية في مقر القيادة. ويعكف الأفراد المدنيون لمجموعة الدعم الخفيف على دعم البعثة في مجالات شتى منها الإعلام والشؤون القانونية والشؤون الإنسانية والشؤون المدنية والوجستيات والإدارة. وقد وصل كل الدعم اللوجستي إلى منطقة البعثة باستثناء ٣٦ ناقلة جند مدرعة. ومن المتوقع أن تصل باقي ناقلات الجند المدرعة مع عناصر الكتيبتين الإضافيتين التابعتين لبعثة الاتحاد الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر.

٥ - ويتواصل تنفيذ مجموعة الدعم الثقيل المقدمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، إلى جانب الجهود المبذولة من أجل إنشاء مقر مؤقت (انتقالي) للقوة وإعادة هيكلة البعثة بتخفيض عدد قطاعاتها الثمانية الحالية إلى ثلاثة قطاعات. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد اكتمل نشر ٣٥ في المائة من الأفراد المدنيين لمجموعة الدعم الثقيل، وتم اختيار ثلاث من وحدات الشرطة المشكّلة و ٢٥٠ من أصل ٣٠١ شرطي في مجموعة الدعم الثقيل. كما استكملت معظم الزيارات الاستطلاعية من أجل الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة لمجموعة الدعم الثقيل. كما أُنجِزت معظم الزيارات الاستطلاعية للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة لمجموعة الدعم الثقيل.

رابعاً - التحضيرات لنقل السلطة

٦ - في معرض التحضير لنقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بإنشاء فريق متعدد الاختصاصات للمرحلة الانتقالية تابع للعملية المختلطة في منطقة الفاشر يرأسه نائب الممثل الخاص المشترك. ويتولى فريق المرحلة الانتقالية تنفيذ خطط النشر في الميدان.

٧ - ومن الضروري أن يتمكن ما يكفي من القدرات العسكرية وقدرات الشرطة والقدرات اللوجستية من العمل بفعالية في يوم نقل السلطة من أجل تحقيق تحسّن مبكر وملحوظ في الحالة الأمنية في دارفور، وإرساء مصداقية العملية المختلطة وتعزيز الثقة العامة في البعثة الجديدة منذ البداية. ولهذا الغرض، اتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال جلسة تخطيط مشتركة عُقدت في أديس أبابا في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، على نشر قدرة ذات أثر مبكر في دارفور قبل نقل السلطة. وسيشمل عنصر الشرطة في قدرة الأثر المبكر وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة و ٤٠ شرطياً، في حين سيتشكل عنصرها العسكري من كتيبة مشاة واحدة وأربع سرايا من مشاة الاحتياط وعدد أقصاه ٦٠ من ضباط الاتصال وقدرة طيران عسكري. وتتوقع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن تتمكن هذه القدرة، مقرونة بالهيكل الأولية لمقر القيادة ومجموعتي الدعم المقدمتين من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، من تمكين العملية المختلطة من اتخاذ موقف جدير بالثقة عند نقل السلطة إليها.

خامساً - تشكيل القوات والأفراد

٨ - عقد الاجتماع الثاني للبلدان المساهمة بالقوات وبالشرطة في العملية المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في نيويورك في ٣ آب/أغسطس. كما عقد الاتحاد الأفريقي اجتماعاً للبلدان الأفريقية التي يمكن أن تساهم بقوات في أديس أبابا في ٢ آب/أغسطس. وفي ٢٥ آب/أغسطس، وصل إلى نيويورك ضابطان عسكريان تابعان للاتحاد الأفريقي وضابط شرطة واحد من أجل العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام على وضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن تشكيل القوات وتحديد قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في العملية المختلطة.

٩ - وقد حُدّدت خمسة بلدان مساهمة بقوات لأغراض النشر ذي الأثر المبكر. وفيما يتعلق بالهيكل الموسع لقوة العملية المختلطة، تجاوزت عروض تقديم القوات القدرات

التي طلبتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عدد من المجالات من قبيل كئائب وسرايا المشاة. إلا أن عددا من البلدان المساهمة المحتملة التي أعلنت عن المساهمة بهذه الكئائب والسرايا، أشارت إلى أنها تفتقر إلى المعدات اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة منها. وما زال هناك نقص في العروض المتعلقة ببعض القدرات العسكرية الأساسية، ومنها وحدات الطيران (طائرات عمودية للخدمات) ووحدات النقل والوحدات اللوجستية المتعددة الأدوار. وبناء على ذلك، سيتعين أن تتواصل عملية توليد القوات كمسألة ذات أولوية قصوى بعد الإطار الزمني المحدد في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وتُجرى إدارة عمليات حفظ السلام وفريق الاتحاد الأفريقي اتصالات مع البلدان المساهمة بقوات في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية من أجل التماس تعهدات بتقديم هذه الاحتياجات المتبقية.

١٠ - وفيما يتعلق بالمساهمات بأفراد الشرطة، أُعلن رسميا عن تقديم مساهمات بمجموع وحدات الشرطة المشكّلة المطلوبة و ٢٤٠٠ شرطي. بيد أن هذه الأرقام تعكس التزامات واسعة مقدمة من عدد محدود من البلدان. وتسعى إدارة عمليات حفظ السلام، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، إلى الحصول على التزامات إضافية من أجل إنشاء عنصر متنوع من أفراد الشرطة وإنهاء عملية الاختيار.

سادسا - الترتيبات اللوجستية

١١ - انطلقت عملية التخزين المسبق لمخزونات الانتشار الاستراتيجية المخصصة للعملية المختلطة وتوجد حاليا في منطقة الأبيّض مخزونات بقيمة ١٩ مليون دولار. وقد جرى خلال شهر آب/أغسطس حل مشكلة التأخيرات التي اعترضت في البداية عملية تخليص معدات الأمم المتحدة وبضائعها في بورسودان.

١٢ - ومن المتوقع الإعلان بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ عن منح عقد أحادي المصدر لدعم المعسكرات من أجل المعسكرات الأربعة الأولية للعملية المختلطة في مناطق نيالا والفاشر والجنينة وزانجي. وتعمل الأمم المتحدة مع حكومة السودان من أجل تيسير التعجيل بإبرام ترتيبات استئجار الأرض اللازمة لكافة مواقع العملية المختلطة في ولايات دارفور الثلاث. ومن أجل التعجيل ببناء المعسكرات وأماكن الإقامة على نحو يستوفي معايير الأمم المتحدة للسلامة، قامت بعثة الأمم المتحدة في السودان بإيفاد فريق متخصص في مجال المشتريات إلى منطقة الفاشر من أجل المساعدة في عملية اقتناء المواد اللازمة. وفي هذه الأثناء، تعمل الأمم المتحدة مع شركاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لمعالجة مسائل حاسمة أخرى تتعلق بتنسيق الدعم المقدم إلى البعثة، من قبيل نقل المعدات والأصول المقدمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي على سبيل الهبة.

سابعاً - الترتيبات الإدارية والقانونية

١٣ - خلال جلسة التخطيط المشترك المشار إليها في الفقرة ٧، قام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة باستكمال وتوقيع عدد من الوثائق الاستراتيجية والقانونية الأساسية من قبيل قواعد الاشتباك لمجموعة الدعم الثقيل ومفهوم العمليات للعملية المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وتعكف المنظمتان على وضع الصيغة النهائية للتوجيهات التي ستصدر إلى الممثل الخاص المشترك وقائد القوة ومفوض الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الطابع المشترك للعملية المختلطة، ستقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في تبادل للرسائل، بتحديد الشروط القانونية لشراكتها في دارفور بصورة أوسع من أجل كفالة تطبيق قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها وإجراءاتها.

١٤ - كما شرعت الأمم المتحدة في إعداد مشروع لاتفاق مركز القوات بين العملية المختلطة وحكومة السودان وستوضع الصيغة النهائية لاتفاق مركز القوات بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي قبل إطلاع حكومة السودان عليه. وعملاً بأحكام القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، سينطبق اتفاق مركز القوات النموذجي في انتظار الصيغة النهائية لاتفاق مركز القوات المتعلق بالعملية المختلطة.

١٥ - ومن جهة أخرى، تعمل الأمم المتحدة في الوقت نفسه مع حكومة السودان من أجل تيسير الإجراءات الإدارية المتعلقة بنشر أصول العملية المختلطة وأفرادها في السودان، بما في ذلك عملية حصول الأطراف المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في العملية المختلطة على التأشيرات اللازمة لإجراء زيارات استطلاعية. كما تعمل الأمم المتحدة مع الحكومة من أجل إلغاء الحد المفروض حالياً على عدد الرحلات وعدد الطائرات المسموح لها بالهبوط في مدارج دارفور بغية تيسير نشر العملية المختلطة في الوقت المحدد، وكذا عملية التناوب المقبلة لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان المقررة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر.

ثامناً - الترتيبات المالية

١٦ - في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، طلب المراقب المالي في رسالة موجهة إلى رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية منحه الإذن بالدخول في التزامات بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار من أجل تغطية الخطوات المطلوبة لإنشاء قدرة أولية لمقر قيادة البعثة ونشر كنيستين إضافيتين، وتسديد تكاليف القوات إلى البلدان المساهمة في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، تمثيلاً مع الفقرة ٥ (ب) من القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وردت اللجنة الاستشارية بالموافقة في

٨ آب/أغسطس، ومنحت الإذن بالدخول في التزامات بمبلغ ٥٠ مليون دولار "من أجل تغطية أكثر احتياجات العملية المختلطة استعجالياً وأهمية". ويجري إعداد الميزانية الكاملة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وستعرض على الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

تاسعا - ملاحظات

١٧ - هناك تقدم مطرد في إنشاء العملية المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. بيد أن القدرة على استيفاء معايير النشر المحددة في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ستتوقف على عدد من العوامل الحاسمة من قبيل عملية تشكيل القوات والتقدم المحرز في بناء مرافق آمنة لأماكن الإقامة والمكاتب تستوفي معايير الأمم المتحدة للسلامة. وتنطوي التحضيرات اللازمة في مرحلة ما قبل النشر على عمليات لوجستية جد معقدة في منطقة شاسعة ونائية وتفتقر إلى الهياكل الأساسية. ومن اللازم أن يقدم جميع أصحاب المصلحة تعاونه المطلق حتى تتمكن من التغلب بنجاح على هذه التحديات. وبينما نواصل المنظمة العمل بأقصى درجة من الاستعجال من أجل نشر هذه العملية غير المسبوقة، فإني أدعو الدول الأعضاء إلى التعجيل بتقديم المساهمات العسكرية المتبقية والتي لا غنى عنها لتمكين العملية المختلطة من الاضطلاع بولايتها الحافلة بالتحديات. كما أعوّل على حكومة السودان لكي تسهل التعجيل باقتناء الأرض من أجل بناء مرافق إيواء العملية المختلطة وتخليص الأصول في موانئ الدخول وترتيبات منح التأشيرات لوفود البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في العملية المختلطة من أجل القيام بالزيارات الاستطلاعية. وسنحاول في الوقت نفسه التعجيل بنشر مجموعة الدعم الثقيل المقدمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والتي تشكل مع مجموعة الدعم الخفيف العاملة حالياً العمود الفقري للعملية المختلطة.

١٨ - وإلى جانب التحضيرات الجارية لنشر العملية المختلطة، تلتزم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتيسير التوصل إلى حل سياسي شامل للصراع في دارفور. ولتحقيق هذه الغاية، عُقدت بدعوة من المبعوثين الخاصين يان إلياسون وسالم سالم، مشاورات بين قادة الحركات في دارفور وممثلين عن كل من إريتريا وتشاد والجماهيرية العربية الليبية ومصر في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٣ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وفي هذا الاجتماع، رحب القادة غير الموقعين على اتفاق سلام دارفور باتخاذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، وأعربوا عن استعدادهم للمشاركة في مفاوضات سياسية تشترك في تيسيرها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وحددوا منهاجاً مشتركاً للمفاوضات النهائية. ومنذ انعقاد مشاورات أروشا، يواصل المبعوثان الخاصان التشاور مع حكومة السودان والحركات من أجل التقريب بين

وجهاً نظر جميع الأطراف والاتفاق بشأن المكان والتاريخ المناسبين لإجراء المحادثات. وإني أتطلع إلى تلقي توصياتهما بشأن ما إذا كان الوقت قد حان لتوجيه الدعوات لإجراء المفاوضات النهائية.

١٩ - وفي هذه الأثناء، يساورني قلق بالغ بشأن تصاعد حدة العنف في دارفور في الأسابيع الأخيرة. فقد أودت الاشتباكات بين قبيلتي الترجيم والرزيقات في جنوب دارفور بحياة ١٠٠ مدني في الأسبوع الأول من شهر آب/أغسطس، في حين أسفر هجوم كبير شنته عناصر غير موقعة على اتفاق سلام دارفور ضد الشرطة المحلية في قرية أدية (جنوب دارفور) في ١ آب/أغسطس عن قتل ٢٠ شرطياً. وفي وقت لاحق من ذلك الأسبوع ومرة أخرى في ٢٥ آب/أغسطس، شنت القوات الحكومية قصفاً جويًا على قرية أدية وقرى أخرى في جنوب دارفور، وهاجمت كلكل أبو سلام في شمال دارفور في ١٨ آب/أغسطس. وقد أدت أعمال العنف هذه إلى تشريد ٢٥ ٠٠٠ شخص إضافي في غضون الواحد والعشرين يوماً الأولى من شهر آب/أغسطس وحده. ويساورني قلق عميق أيضاً إزاء التقارير المتعلقة بالأعمال التي قامت بها الشرطة في معسكر كالمة في ٢١ آب/أغسطس والتي منعت خلالها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والأمم المتحدة من الدخول إلى المعسكر. فمن غير المقبول أن تقوم أي جماعة بتهديد الطابع المدني والإنساني لمعسكر كالمة أو غيره من معسكرات المشردين داخلياً. ومثل هذه الأعمال تعرض المشردين داخلياً والعاملين في المجال الإنساني إلى مخاطر جدية.

٢٠ - وإني في الوقت نفسه، أدين بقوة جميع الهجمات التي تشنها كافة الأطراف، وأناشد حكومة السودان وجميع الأطراف أن تمتنع عن القيام بالأعمال العسكرية وأن تعمل على تهئية أجواء تفضي إلى إجراء المفاوضات المتوخاة. وفي الوقت نفسه، يساورني القلق بشأن التقارير التي تفيد باستمرار تدفق الأسلحة إلى دارفور، وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الصارم لكافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحظر الأسلحة في دارفور.

٢١ - وإني أعتزم السفر إلى السودان في أيلول/سبتمبر لأعرض منها الوقوف بصورة مباشرة على التحديات التي تعترض إنشاء العملية المختلطة، والتشاور مع الحكومة والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة بشأن سبل دفع الأطراف بسرعة نحو إجراء مفاوضات سياسية. وبمجرد عودتي، سأوافي مجلس الأمن في تقريرتي المقبل بانطباعاتي وبمزيد من التوصيات.